المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Al-Mishkat of Humanities & Social Sciences
ISSN 2311-0538 E-ISSN 2789-6579
مجلة علمية عالمية محكمة
المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ذو القعدة1447هـ/ نيسان 2026م
Volume 13, No. 1, April 2026
تاريخ استلام البحث: 2025/12/6م تاريخ قبول البحث: 2026/1/14م تاريخ نشر البحث: 2026/4/30م

منهج التحسين بين الفِكر النّحويّ العربيّ ونظريّة الأفضلية اللغوية

أ.د. محمود مبارك عبيدات*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة بعض الأداءات اللغويّة التي انتهكت قيدًا من قيود القاعدة النحويّة أو خرقت شرطًا من شروطها، ولكنها في الوقت نفسه أداءات فصيحة وردت في نصوص العربية التي لا يمكن ردُّها؛ ولذلك اضطر النحاة إلى قبولها، فراحوا يبحثون عمّا يسوّغ استعمالها من محسِّنات تنهض أمام هذا الانتهاك، وهذا النهج نهج تداوليّ يؤمن بأهمية الاستعمال اللغويّ وإن كان على حساب القاعدة؛ ولأنّ النظريّات اللغويّة الحديثة اهتمت بالتداوليّة وصارت قيمتها تُقاسُ بمدى مراعاتها للجانب الاستعمالي فقد حاول البحث الربط بين نهج التحسين وبين أحدث النظريّات اللغويّة التي راعت الجانب التداوليّ، وهي نظريّة الأفضليّة اللغويّة لألن برنس وباول سمولنسكي.

وقد اتّبع البحث المنهج الوصفي التّحليلي، عن طريق جمع المسائل التي وظّف فيها النحاة منهج التّحسين ومناقشتها، وبيان تداوليّة النحاة في قبولهم لهذه الاستعمالات المخالفة للقاعدة. وتوصّل إلى أنّ التحسين علّة كبرى استعملها النحاة في قبول الاستعمالات اللغويّة التي تنتهك القاعدة مما يوصف بأنّه قبيح أو ممتنع أو غريب، وتندرج تحت هذه العلّة الكبرى علل أخرى من مثل: طول الكلام، والتخصيص بعد التعميم، والمماثلة الصوتية، وزيادة المعنى، والتّوسّع، وغيرها. كما توصّل إلى أنّ التحسين نهج تداوليّ ظهر فيه تغليب النحاة للجانب الاستعماليّ للغة على حساب القاعدة النّحويّة، وهو نهج يلتقي مع نظرية الأفضليّة اللغويّة، كما يمكن تطوير نظرية الأفضلية وفق هذا النهج.

الكلمات المفتاحية: التحسين، قيود القاعدة النحويّة، انتهاك القاعدة، نظريّة الأفضليّة اللغويّة.

* قسم اللغة العربية وآدابها- جامعة العلوم الإسلامية العالمية.mahmood.obaidat@wise.edu.jo

1. مقدمة:

حين وضع النحاة قواعد اللغة العربيّة واستقرّت لهم تلك القواعد، واجهتهم بعض الاستعمالات اللغوية الّتي خرجت عن تلك القواعد، فكانوا يصفونها بأنها قبيحة أو قليلة أو شاذّة أو غير فصيحة، وغير ذلك من الأحكام التي كانوا يطلقونها عليها. غير أنّ هذا لم يكن نهجًا عامًّا في كلّ ما يواجههم، فالشّاهد قد يكون ممّا لا يستطيعون ردّه، كأنْ يرد في القرآن الكريم أو أنّ قائله ممّن لا شكّ في فصاحتهم من العرب، وفي هذه الحالة يضطرّون لقبول الاستعمال وإن خالف قواعدهم، وقد كان من بين أشكال قبولهم لهذه الاستعمالات ما يُطْلِق عليه هذا البحث مصطلح التحسين.

وهنا تكمن إشكاليّة البحث، وهي التّوفيق بين المخالَفة والقبول، ولذلك قام الباحث بجمع الاستعمالات اللغويّة المُنتَهِكَة للقواعد، والكشف عن طريقة قبول النحاة لها بتوضيح مواطن التحسين التي قالوا بها فيها بعد أن توقَّفوا عند وجه المخالفة أو الغرابة، وتصنيفها بحسب المسائل اللغويّة ومن ثم استخلاص أشكال التحسين واستخراج النتائج.

وعلى ذلك فالأهداف التي تتوخّى الدراسة تحقيقها هي:

1-جمع المواطن التي ورد فيها تعبير (وحسّنه...)، ومن بعده جمع المُحسِّنات التي وظّفها النحاة في تخريج الشواهد التي بدت مخالفة للقاعدة النحوية، ودراسة هذه المحسِّنات.

2-دراسة الأداءات النحوية التي خالفت القاعدة مما بحث فيها النحاة عن محسِّنات، ومحاولة التوفيق بين تلك القواعد والأداءات من خلال تلك المحسّنات.

3-ربط منهج التحسين بنظرية الأفضلية اللغويّة، وبيان الجوانب التداوليّة في منهج التحسين مما يلتقي بها مع هذه النظريّة.

وقد اتبع البحث المنهج الوصفيّ التحليليّ، وذلك عن طريق جمع المعلومات ودراستها وفق منظور النحاة الذين كشفوا مواطن التحسين في الأنماط اللغويّة المخالفة للقاعدة أو الغريبة، ومن ثَمَّ مناقشة ذلك المحسِّن وبيان جدواه الحقيقية في تحسين النمط اللغويّ، وإبداء الرأي في المسألة اللغويّة المدروسة وموقعها من اللغة من حيث كونها قبيحة أو غريبة أو مستهجنة فاحتاجت إلى ما يحسِّنها أو غير ذلك.

وقد لاحظ الباحث أن نهج النحاة الذي قَبِل هذه الأنماط اللغويّة التي خالفت بعض شروط القاعدة النحويّة أو خالفت الشائع من كلام العرب فبحثوا فيها عمّا يحسِّنها، هو نهج وصفيّ وتداوليّ قد يلتقي مع بعض النظريّات اللغويّة الحديثة ولا سيما نظريّة الأفضليّة اللغويّة؛ لذا

جعل الباحث حيّزًا من بحثه للمقاربة بين هذه النظريّة وموضوع التحسين الذي نجده عند نحاة العربيّة.

وقد كان اختيار نظريّة الأفضليّة لصاحبَيْها (ألن برنس وباول سمولنسكي) كون هذه النظريّة من أحدث النظريّات اللسانية من جهة؛ فهي من تطويرات النظريّة التوليدية التحويلية بعد ظهور البرنامج الأدنويّ عام 1992م، ومن جهة أخرى أنها نظريّة اهتمت بالجانب التداوليّ الاستعماليّ للغة، وهذا مما تلتقي فيه هذه النظريّة مع فكرة التحسين التي نحن بصدد دراستها في هذا البحث من حيث إنّ التحسين أيضًا نهج تداوليّ يهتم بالجانب الاستعماليّ على حساب القاعدة التي قد تؤدّي إلى إخراج بعض الأنماط اللغويّة المستعملة من حيّز القياس، ووصفها بالرداءة أو القبح أو الخطأ حتى.

وعليه فإنّ الدراسة تبتغي الإجابة عن السؤالين الآتيين:

الأول: كيف تعامل النّحاة العرب بمنهج التّحسين مع الشّواهد اللغويّة المخالفة للقاعدة النحويّة؟ وما هي المسائل التي وظّفوا فيها هذا المنهج؟

الثاني: كيف يمكن توظيف منهج التّحسين في تطوير نظريّة الأفضليّة اللغويّة لبرنس وسمولنسكي؟

ولم يقف الباحث على دراسات سابقة تناولت موضوع التحسين وعلاقته بالتداولية ونظرية الأفضلية؛ إلّا أنّنا نجد بعض الدراسات التي تناولت جانبًا واحدًا من جوانب هذا الموضوع منها على سبيل التمثيل:

1.نظرية الأفضلية النحوية في القراءات القرآنية: ظاهرة الحذف أنموذجًا، لرائدة مراشدة ويحيى عبابنة، وهو بحث منشور في مجلة المنارة سنة 2016م، وهذا البحث فيه تناول نظريّ لبعض جوانب نظرية الأفضلية اللغوية وتطبيقها على نظرية الأفضلية، وذلك بتوجيه شواهد الحذف في القراءات القرآنية.

2.توجيه التراكيب القرآنية في معاني القرآن للفراء بين الأفضلية القواعدية والأفضلية الاستعمالية، وهي أطروحة دكتوراه لسالم العمامرة أعدّها في جامعة مؤتة سنة 2016م، تناول فيها جوانب تنظيريّة عن نظرية الأفضلية ومبادئها العامّة، ثمّ طبّقها على التراكيب القرآنية التي وجّهها الفراء في معاني القرآن، مبيّنًا كيف يمكن أن تكون الأفضلية الاستعمالية مسوّغًا للتراكيب التي تخرق القاعدة النحوية.

3.اللغة العربية بين القواعدية والمتبقّي في ضوء نظرية الأفضلية، وهو كتاب ليحيى عبابنة صادر عن دار الكتاب الثقافي سنة 2017م، وهو كتاب قيّم فيه عَرْض لكثير من مبادئ نظرية الأفضلية

اللغوية وتطبيق بعض مسائل النحو العربي على تلك المبادئ، وكيف يمكن تطويرها بما يساهم في معالجة بعض مسائل النحو العربي الشائكة.

4.نظرية الأفضلية اللغوية: دراسة تأصيلية في التراث النحوي العربي، وهو بحث أعدّه رزايقية محمود، ونشره في مجلة المعيار سنة 2022م، تناول فيه مفهوم النظرية ومدى ارتباطها بالقواعد المعيارية، وتأصيل النظرية من خلال التراث النحوي العربي، وكيفيّة التعامل مع شواهد العربية من خلال هذه النظرية.

وهذه الدّراسات على قيمتها الكبيرة إلّا أنّ ما تختلف فيه دراستي عنها هو تناول موضوع التحسين الذي وظّفه النحاة العرب في تسويغ بعض الأنماط اللغويّة، ولذلك فهو بحث في التفكير النحويّ العربي الذي يتجاوز القاعدة أحينًا لصالح الاستعمال اللغويّ.

5-تخريجات النحويين لما خالف ظاهره القواعد النحوية، وهو بحث أعدّه فرحان القيسي، ونُشِرَ في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 22، سنة 2016م، وقد تناول فيه عددًا من مسائل الأسماء والأفعال والحروف التي وقع فيها خروج ظاهريّ عن القواعد النحويّة، وهو إلى الآن يلتقي في موضوعه مع موضوع هذا البحث، إلّا أن الاختلاف حاصل في أنه هدف فيه فقط إلى عرض تخريجات النحاة وانتقاد نهجهم القائم على التأويل والتعسّف، ولم يشر إلى منهج التحسين الذي يتناوله بحثي من قريب أو بعيد، كما أنّ المسائل التي تناولها مختلفة أيضًا عن المسائل التي تناولتها في هذا البحث.

وبعد أن اكتملت مادة البحث جاء تقسيمه في تمهيد ومبحثين؛ تناول التمهيد مفهوم التحسين بحسب ما استنتجه الباحث من كتب النحاة الذين استعملوا هذا المصطلح، ثم تعرّض إلى مفهوم التحسين في نظريّة الأفضليّة عند (برنس وسمولنسكي)، أما المبحث الأول فاستعرض المسائل النحويّة التي قيل فيها بالتحسين، في حين وضّح المبحث الثاني جوانب الالتقاء بين هذا النهج ونظريّة الأفضليّة اللغويّة، مبيّنًا كيف يمكن الاستفادة منه في تطوير هذه النظريّة.

2.تمهيد:

تطالعنا كتب اللغة والنحو أحيانًا بعبارة (وحسَّنه كذا) في إشارة إلى أن الكلام الذي تتحدّث عنه كان من الممكن أن يكون قبيحًا أو غريبًا أو مستهجنًا أو مخالفًا للقاعدة لولا دخول مُحسِّن أو محسِّنات جعلت من هذا القبيح أو الغريب حَسَنًا أو مقبولًا.

وهنا لا نتحدث عمّا يسمّى في علم البديع بالمحسِّنات اللفظيّة والمعنويّة، فهذه المحسِّنات لا تُحسِّن الكلام المخالِف للقاعدة، وإنما تدخل على الحَسَنِ من الكلام فتزيد في حسنه، فإن كثرت صارت ترفًا غير محمود، ولكنّنا نتحدث عن أنماط لغويّة خالفت شرطًا من شروط الصحّة اللغويّة بحسب قواعد النّحاة في الظاهر، أو أنّها خالفت قاعدة نحويّة ما بحسب تقديرات النحاة وعلماء اللغة، أو أنها خالفت المعهود الشائع، أو أنها كانت غريبة على الذائقة اللغويّة، ثم بحث النحاة عمّا جعل هذا النمط مقبولًا أو مستساغًا في الذائقة؛ فالنحاة حين يستعملون هذا التركيب (وحسَّنه كذا) يستعملونه في وصف تركيب لغويّ مستعمل في نصوص العربية الفصحى زمن الاحتجاج باللغة، وهذا يعني أن نهج التحسين هذا نهج تداوليّ خالص، إذ يهتم بالمُسْتَعْمَل من اللغة وإن خالف القاعدة.

إذن فمنهج التحسين هو نهج اتّبعه بعض علماء العربيّة في التعامل مع بعض الأداءات اللغوية التي تظهر بصورة ما مخالفة للقاعدة اللغوية باختلال قيد من قيود تلك القاعدة، ويكمن ذلك النهج في البحث عن تسويغات يتضمنها الأداء اللغوي تجعل ذلك الانتهاك أقلّ حدّة، مما يتيح قبول الأداء اللغوي وإن لم يوافق القاعدة.

وقد يرقى هذا التحسين إلى أن يكون علّة نحويّة أو لغويّة إذا كان متعلِّقًا بمسألة لغويّة كاملة، فإن كان خاصًّا بشاهد من شواهد المسألة المتعدّدة فإنّه يبقى مجرّد محسِّن في ذلك الشاهد دون المسألة العامة التي ينتمي لها.

3- المبحث الأول: المسائل النحويّة التي قيل فيها بالتحسين:

المسائل النحويّة التي قيل بالتحسين فيها هي مسائل خالف فيها الأداءُ اللغويُّ المُستعمَلُ المشهورَ الذي قام عليه القياس من كلام العرب، إلّا أنّ هذه الأداءات قد وردت في نصوص العربية الفصيحة في زمن الاحتجاج باللغة، ولذلك لم يكن بوسع النحاة أن يرفضوها، وإنّما كان الأجدر أن يعدّلوا القاعدة لتستوعب مثل هذه الأداءات الفصيحة الصحيحة؛ ولذلك بدا نهج التحسين بوصفه نوعًا غير مُعْلَن من تعديل القاعدة النحوية لاستيعاب تلك الشواهد، وهذا عرض للمسائل التي ظهر فيها منهج التحسين:

3-1 أولاً: حذف الضمير العائد في بدل بعض من كل:

ورد حذف الضمير العائد من بدل بعض من كل في عدد من نصوص العربية الفصحى، ومن أهم هذه النصوص ما ورد في قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران: 97]، إذ إن كلمة (مَنْ) في هذه الآية بدل بعض من كل من كلمة الناس، يقول الزجاج:

"موضع (مَنْ) خفض على البدل من (الناس)، المعنى: ولِلَّهِ على من استطاع من الناس حج البيت أن يحج[1].

ويقول النحاس ذاكرًا وجهًا آخر في إعرابها: "(مَنْ) في موضع خفض على بدل البعض من الكلّ، هذا قول أكثر النحويّين، وأجاز الكسائي أن تكون (من) في موضع رفع، واسْتَطاعَ شرط والجواب محذوف أي من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج"[2]. وله وجه ثالث وهو أن يكون فاعلًا للمصدر (حِجّ)[3].

وما يهمنا في المسألة هو الوجه الأول من الإعراب وهو كونه بدل بعض من كل، وقد اشترط أكثر النحاة في بدل بعض من كل وجود ضمير يعلِّقه بالمبدل منه ولا يجوز حذفه إلا إذا كان معلومًا[4].

ولأن وجود هذا الضمير واجب قال السهيلي تعليقًا على الآية السابقة: "وحذف هذا الضمير قبيح في أكثر الكلام، وحسَّنه هاهنا أمور، منها: أنَّ (مَن) واقعة على من يعقل كالاسم المبدل منه، فارتبطت به. ومنها أنّها موصولة بما هو أخصّ من الاسم الأوّل، ولو كانت أعمّ لقبح حذف الضمير العائد، مثال ذلك أنّك لو قلت: رأيت إخوتك مَن ذهب إلى السوق، تريد: مَن ذهب منهم، لكان قبيحًا، لأن الذاهب إلى السوق أعمّ من الإخوة، وكذلك لو قلت: اِلْبَسِ الثياب ما حسن وكمل، تريد: ما حسن منها، ولم تذكر الضمير، لكان أبعد في الجواز، لأن لفظ (ما) أعمّ من لفظ الثياب، وكذلك الحَسَنُ والكامل، وحقُّ بدل البعض من الكلّ أن يكون أخصَّ من المبدل منه، فإن كان أعمّ وأضفته إلى ضمير، أو قيّدته بضمير يعود إلى الأوّل، ارتفع العموم وبقي الخصوص، ومما حَسَّنَ حذف الضمير في هذه الآية أيضًا مع ما تقدم، طول الكلام بالصلة والموصول"[5].

وبذلك يتضح أن السهيلي ذكر ثلاث طرق حسَّنت حذف الضمير العائد من بدل بعض من كل؛ الأولى تتعلق بدلالة اللفظ الواقع بدلًا، وهو لفظ (مَن) الاسم الموصول الذي يدل على العاقل وهو بذلك يشارك المبدل منه (الناس) في هذه الدلالة، والثانية لا تبتعد عن الأولى كثيرًا، وهي دلالة العموم والخصوص، فالمبدل منه عام والبدل خاص يقع تحت مظلة ذلك العام، ولو كان العكس لبقي قبيحًا، والثالثة تتعلق بشكل البدل وهي طول الكلام، إذ إن لفظ البدل اسم موصول طال بجملة الصلة فساغ حذف الضمير.

ويبدو أن النحاة قد راعَوا هذه الطرق في صناعتهم لأمثلة هذا البدل التي حذف منها الضمير ولا سيما الطريقة الثانية والثالثة، كقولهم: "ضربتُ زيدًا اليَدَ والرَّجْلَ"[6].

فالرّجل واليد أخصّ من زيد كما أن البدل طال بالعطف، وطول الكلام هنا مهم، فلو قلنا: ضربت زيدًا الرّجل، لما كان مقبولًا كما هو في العطف؛ لذلك صار طول الكلام مسوّغًا لعدم وجود الضمير، وكذلك لو قلنا: قرأت الكتاب مقدمته، لكان الكلام حسنًا بوجود الضمير، أما إن قلنا: قرأت الكتاب المقدمة، لشعرنا بشيء من القبح فيه، فإن أطلنا الكلام وقلنا: قرأت الكتاب المقدمة والخاتمة، لصار الكلام مستحسنًا بطول الكلام عن طرق العطف. وقد رأى ابن مالك أن اشتراط وجود هذا الضمير ليس واجبًا وإنما هو غالب، فقال: "واشتراط أكثر النحويّين مصاحبة بدل البعض، والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه، والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه"[7].

ولذلك صار النحاة من بعده يقيدون هذا الشرط بقولهم: لا بد من اتصاله بضمير عائد إلى المبدل منه يمكن أن يكون مذكورًا ويمكن أن يكون مقدرًا كما في الآية السابقة، فالتقدير فيها: من استطاع منهم[8].

وقد يخلو بدل البعض من كلّ من هذا الضمير ويكون عدم وجوده مقيسًا، وذلك في نمط الاستثناء التام غير الموجب، إذ يجوز في هذا الاستثناء الإتباع على البدلية، ويجوز النصب على الاستثناء، يقول ابن جني: "فَإِن كَانَ مَا قبلهَا غير مُوجب أبدلت مَا بعْدهَا مِنْهُ، تَقول: مَا قَامَ أحدٌ إِلَّا زيدٌ وَمَا رَأَيْت أحدًا إِلَّا زيدًا وَمَا مَرَرْت بِأحدٍ إِلَّا زيدٍ، وَيجوز النصب على أصل الْبَاب فَتَقول مَا قَامَ أحدٌ إِلَّا زيدًا"[9]. وواضح أن هذا البدل هو من نوع بدل بعض من كل[10]. وهو من صنف بدل بعض من كل الذي يخلو غالبًا من الضمير في أكثر أمثلته، ومع ذلك فهو مقيس.

ومن شواهد هذا البدل التي خلت من الضمير حديث البخاري "ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاشْتَكَى إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ العَطَشِ، فَنَزَلَ فَدَعَا فُلاَنًا - كَانَ يُسَمِّيهِ أَبُو رَجَاء نَسِيَهُ عَوْفٌ - وَدَعَا عَلِيًّا فَقَالَ: اذْهَبَا، فَابْتَغِيَا المَاءَ. فَانْطَلَقَا، فَتَلَقَّيَا امْرَأَةً بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ - أَوْ سَطِيحَتَيْنِ - مِنْ مَاءٍ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، فَقَالاَ لَهَا: أَيْنَ المَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسِ هَذِهِ السَّاعَةَ وَنَفَرُنَا خُلُوفٌ، قَالاَ لَهَا: انْطَلِقِي، قَالَتْ: إِلَى أَيْنَ؟ قَالاَ: إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[11]. فـ (هذه الساعة) بدل من (أمس) بدل بعض من كل[12]. وقد خلا البدل من الضمير العائد، ويمكن تقديره بقولنا: أمسِ مثلَ هذه الساعة منه.

2-3 ثانياً: إضافة (ذو) إلى الضمير:

تُسْتَعْمَل (ذو) اسْمًا نَاقِصًا معناه صاحِبُ الشيء، كَقَوْلِنا: فُلانٌ ذُو مالٍ؛ أَي صاحِبُ مالٍ، وتثنيته ذَوان، وجمعه ذَوونَ[13].

ولا تستعمل هذه الكلمة إلا مضافة، كما أن إضافتها لا تكون إلا إلى اسم الجنس من نحو (مال، وعقل)، فتقول: فلان ذو مال؛ أي صاحب مال، ولا يجوز أن تضاف إلى صفة أو إلى ضمير، فلا تقول: فلانٌ ذو صالحٍ، أو ذو طالحٍ، كما لا يجوز أن تقول: ذوه أو ذوك، وعلَّة ذلك أنها لم تدخل في الكلام إلا وُصْلَةً إلى وصف الأسماء بالأجناس[14].

ومعنى هذه العلة أنهم لما "أرادوا أن يصِفوا بأسماء الأجناس -أي أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات-فلم يتيسر لهم ذلك؛ لأن النعت لا يكون إلا مشتقا أو مُؤَوَّلا بالمشتق، فاتخذوا كلمة (ذو) وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس، والتزموا إضافتها إلى اسم جنس غير وصف؛ لأنّه لو كان اسم الجنس وصفًا لما احتيج في الوصف به إلى وصْلة، ومن هنا تعلم أن (ذو) لا تضاف إلى الأعلام، ولا إلى الضمائر، ولا إلى الصفات، ولا إلى الجمل"[15].

وقد وردت إضافة (ذو) إلى الضمير في الشعر على النحو الآتي[16]:

في قول كعب بن زهير أو الكميت:

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ أَبارَ ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوها

وفي قول الأَحوص:

ولَكِنْ رَجَوْنا مِنْكَ مِثْلَ الَّذِي بِهِ صُرِفْنا قَدِيماً مِن ذَوِيكَ الأَوائِلِ

وَقَالَ آخر:

إنما يَصْطَنِعُ المَعْـ ـروفَ فِي الناسِ ذَووهُ

وقد ذكر ابن مالك إضافة (ذو) إلى الضمير من غير أن يعلِّق على ذلك بالمنع أو التجويز وغير ذلك[17]، مما يدل على أنه يجيزها، ولم يذكر ذلك في الألفية إلا أن شراح الألفية كالشاطبي والمرادي والصبّان وصفوا إضافتها إلى الضمير بالندرة[18]، في حين وصفها ابن عقيل بأنها ممتنعة[19].

يظهر من الخلافات السابقة أن أقل ما يقال في إضافة (ذو) إلى الضمير عند النحاة أنه غير مستحسن أو أنه غريب، ولكن مجيئه في شواهد فصيحة جعل النحاة يبحثون عما حسَّن هذه الإضافة، وقد وجدنا هذا عند ابن يعيش الذي علَّق على بيت كعب السابق:

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ أَبارَ ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوها

فقال: "فهو غريبٌ، **وحسّنه** قليلًا عَوْدُ الضمير إلى المرهفات، وهي وإن كانت في الأصل صفة؛ فالمرادُ بها هنا الموصوفُ، وهو السيوف، والسيوف جنسٌ، ولا يقاس عليه، ومثلُه

إنما يَعْرِفُ ذا الفَضـ ـلِ مِنَ الناسِ ذَوُوهُ

وهو في هذا البيت أسهلُ أمرًا لعَوْدِ الضمير إلى الفضل، وهو اسمُ جنس"[20]. وقد ظهر من ذلك أن ابن يعيش وإن وقف على ما يحسن هذه الإضافة إلا أنه لم يجز القياس عليها. وقد عدَّ ابن عصفور هذه الإضافة من الضرورة الشعرية[21].

وقد رأى ابن بري تخريج تلك الشواهد بخروج (ذو) عن غرضها الأصلي، فقال: "إِذا خَرَجَتْ (ذو) عَنْ أَن تَكونَ وُصْلةً إِلى الوَصْف بأَسماء الأَجناس لَمْ يَمْتَنِعْ أَن تَدْخُلَ عَلَى الأَعلام والمُضْمرات كَقَوْلِهِمْ ذُو الخلَصَةِ، والخَلَصَةُ: اسْمُ عَلَمٍ لصَنَمٍ، و(ذُو) كنايةٌ عَنْ بَيْتِهِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ: ذُو رُعَيْنٍ وذُو جَدَنٍ وذُو يَزَنَ، وَهَذِهِ كُلُّها أَعلام، وَكَذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَى الْمُضْمَرِ أَيضاً"[22].

واستعمال (ذو) بصيغة الجمع مضافة إلى الضمائر كثيرة في العربية، وذلك لورود الشواهد المذكورة سابقًا ولورود شواهد أخرى عليها، كما أن هذه الإضافة – بصيغة الجمع-أصبحت كثيرة لا يحصر العدُّ أمثلتها في اللغة العربية فيما بعد عصر الاحتجاج إلى الآن، وكثرتها دليل على استساغتها، ممّا يوحي بأنّ اللغة العربيّة سارت في تطوّرها التاريخيّ إلى قبول مثل هذا النمط.

فمن ذلك ما ذكره ابن يعيش من قول العرب: اللهم صل على محمد وذويه[23]، وهذا شاهد مهم، فالضمير فيه لا يعود على اسم جنس، وإنما يعود على علم، مما يدل على أن إضافته بصيغة الجمع غير مشروطة بعودته على اسم جنس، وهو المحسِّن الذي ذكره ابن يعيش سابقًا.

ومن أمثلته بعد عصر الاحتجاج قول أبي طالب المأموني[24]:

وما شرف الإنسان الا بنفسه أكان ذووه سادة أم مواليا

وقول ابن حمديس[25]:

كأنَّ السُّها مُضْنًى أتَوْهُ بنعشه ذووه فظنّوا أنّ موتتهُ حَتْمُ

وقول ابن نباتة المصري[26]:

أيّ حرّ لو لم تفضّل ذووه لكفتْه في الفضل نفس عصامهْ

وقوله أيضًا[27]:

شائد البيتِ الذي ما زال يمشي حالُ مثلي من ذويه بضياء

وقوله كذلك[28]:

يا من سجعت بمدحِه إذ لم أزل بنداه ثمَّ ندى ذويه مطوَّقا

ومنه قول ابن عبد ربه[29]:

هذا إلى الثّغر وما يليه على عدوّ الشّرك أو ذويه

وقول الحريري[30]:

ثمّ ماتَ ابنُهُ وقدْ علِقَتْ منْـ ـهُ فجاءتْ بابنٍ يسُرّ ذويهِ

والأمثلة على ذلك كثيرة، ونحن في هذه الأيام نستعمل هذه الإضافة بصيغة الجمع دون أي قيد، وهذا إنّما يشير إلى أنّ العرب في وقت لاحق أصبحوا يستسيغون استعمال مثل هذه الإضافة، وقد لَمَحَ أبو العلاء المعري مسألة الجمع فذكر أنهم أضافوه حين جمعوه إلى الضمير، ثم عقّب قائلًا: " كأنَّ الاسم قَوِيَ بزيادة واو الجمع"[31].

3-3 ثالثاً: البدل من البدل (مجيء البدل مبدلًا منه):

هل يجوز أن يُبْدَلَ من البدل؟ الجواب: يظهر من كلام بعض النحاة أن مجيء البدل من البدل ليس بممتنع، ولكنه قليل، والملاحظ من الأمثلة التي ذكروها أن ما يعرب بدلًا من البدل محلُّ خلاف، إذ يحتمل احتمالات أخرى غير البدل، وأَظْهَرُ شاهد ذكره النحاة على هذه المسألة، هو إعرابهم لكلمة (أممًا) في قوله تعالى: «**وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا**» [الأعراف: 160]، فـ(أممًا) نعت لأسباط، أو بدل منها، و(أسباطًا) بدل من (اثنتي عشرة) لا تمييز؛ لأنه جمع وتمييز اثنتي عشرة لا يكون إلا مفردًا، كما أنه مذكر و(اثنتي عشرة) مؤنثة وتمييزها يطابقها فيجب أن يكون مؤنثًا، فهذان دليلان على أن (أسباطً) ليست تمييزًا[32]. على أن بعض النحاة أجاز كون (أسباطًا) تمييزًا، وعدوه مؤنثًا لتسويغ مجيء العدد مؤنثًا، ودليلهم على ذلك وصفه بالمؤنث (أممًا)[33].

وإذا كان هذا الشاهد والشواهد القرآنية الأخرى تقبل الأخذ والرد من حيث التوجيه الإعرابي لها (ناقش الدكتور عماد حسن أبو دية هذه المسألة كاملة في بحثه: البدل من البدل في القرآن الكريم دراسة تحليلية)، فإن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "إِنّي تارِكٌ فِيكُم الثقلَيْن: كتابَ الله وعترتي؛ كتابَ الله حبلًا ممدوًدا من السَّماء إِلَى الأَرْض، وعترتي أهل بَيْتِي"[34]، مما لا يقبل الأخذ والرد، فقد قال العكبري في إعرابه: "أمّا (كتاب الله وعترتي) الْأَوَّلان. فبدلان من (الثقلَيْن)، وَأما (كتابا) الثَّانِي فَهُوَ بدل من كتاب الأول، وَجوز ذَلِك وَحسَّنه مَا اتَّصل بِهِ من زِيَادَة الْمَعْنى وَهُوَ قَوْله: " حبلًا ممدودًا " على أَنه حَال أَو مفعول ثَان لتارك".

وهنا يجب أن نشير إلى أنّ التحسين يتعلّق بالوجه الإعرابي الّذي يرى أنّ هذه الألفاظ فيه هذه الشواهد بدل من البدل، فإن أخذ بالوجوه الإعرابية الأخرى سقط وجه التحسين؛ لأنّ التحسين هنا تحسين لأسلوب توالي الأبدال (البدل من البدل)، فإن أعرب الأول بإعراب غير البدل كالتّمييز

مثلًا في الشاهد الأوّل، أو أعرب الثاني نعتًا في الشاهد نفسه، لم يبقَ للتحسين وجود، وذلك لأنّ هذه الأنماط مما لا تحتاج إليه.

ويجب أن نلمح أن البدل هنا من النوع الذي يكون فيه تكرار اللفظ الأول مع التوضيح؛ لأن تكرار اللفظ إن كان حرفيًّا كان توكيدًا، وإن كان بتوضيح فهو بدل وذلك كما في قوله تعالى: "اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم" فـ(صراط) الثانية بدل؛ لأنها وضَّحت (الصراط) الأول، ولكن اللافت في الحديث هو مجيء البدل التكراري بدلًا من بدل، فـ(كتاب) الأولى بدل و(كتاب) الثاني بدل من البدل الأول، وهذا البدل التكراري يمكن أن يكون فيه شيء من القبح لما فيه من التكرار، إلا أن ما حسَّنه هو ما فيه من زيادة المعنى كما ذكر العكبري، فقد جاء البدل الثاني ليوضح ما في الأول من قيمة بالنسبة للمسلمين بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلَّم.

وللحديث روايات كثيرة في كتب الحديث، إلا أن أقربها من رواية العكبري له ما جاء في مسند أحمد: " وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَعِتْرَتِي، كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعِتْرَتِي: أَهْلُ بَيْتِي"[35]، وهي كما يظهر برفع (كتاب) الثاني على أنه مبتدأ، وفي هذه الرواية لا شاهد فيه على مسألتنا.

3-4 رابعاً: حذف تاء التعويض من مصدر أفعل الأجوف للإضافة أو الإتباع:

يأتي مصدر (أفعل) على (إفعال)، نحو: أحسن إحسانًا، وأكرم إكرامًا، فإن كان الفعل معتل العين (أجوف) حذفت عينه في المصدر ولزمته تاء التأنيث في آخره للتعويض عن المحذوف، فتقول: أبان إبانة، وأقام إقامة.

ولم يجعل سيبويه هذا التعويض واجبًا، فقال: "باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب، وذلك قولك: أقمته إقامةً، واستعنته استعانة؛ وأريته إراءة. وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل. قال الله عز وجل: **«لا تلهيهم تجارةٌ ولا بيعٌ عن ذكر الله و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة»** [النور: 37].[36] في حين رأى الفراء أن تاء التعويض واجبة، وقد حذفت في الشاهد المذكور للإضافة، فقال: " وإنما استجيزَ سقوط الْهَاء من قوله (وَإِقامِ الصَّلاةِ) لإضافتهم إيّاه، وقالوا: الخافض وما خَفَض بِمنزلة الحرف الواحد. فلذلك أسقطوها فِي الإضافة"[37]، إلا أن ابن مالك جعل حذف هذه التاء ممتنعًا إلا بسماع[38].

وهذه الآراء الثلاثة المذكورة هي ما أخذ به علماء اللغة، فإما أن يجيزوا عدم التعويض أخذًا برأي سيبويه، وإما أن يجيزوه في حالة الإضافة أخذًا برأي الفراء، وإما أن يجيزوه فيما سمع عن العرب دون أن يجعلوه قياسًا أخذًا برأي ابن مالك.

وأما تحسين الكلام في هذا الشاهد القرآني فقد ذكره أبو حيان، فقد تناول المسألة من جانب آخر، إذ أكثر كلام العرب على ثبوت تاء التعويض، وأقل ما يقال في هذا الشاهد هو أنه مخالف لأكثر كلام العرب، والمخالف يحتاج إلى ما يحسِّنه ويجعله مقبولًا في الذائقة العربية، والذي حسَّن هذا الحذف بحسب أبي حيان هو مشاكلته لما بعده (إيتاء)، قال أبو حيان: " ومصدر أفعل إفعال نحو: أكرم إكرام، فإن أعلت عين فعله نحو: أقام وأبان لزمته الهاء فقيل إقامة، وإبانة، والخلاف في المحذوف كهو في استقامة واستبانة، وجاء في سورة الأنبياء: (وإقام الصلاة) وحسنه مقارنته لما بعده من قوله تعالى: (وإيتاء الزكاة)" [39].

والتحسين الذي ذكره أبو حيان هو تحسين صوتي، يقوم على ما يسمى بالمماثلة في علم الأصوات، فقد ماثل المصدر (إقام) ما بعده (إيتاء) الذي ليس فيه تاء، وهو في هذا كالحديث المروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم في النساء إذا زرن القبور: " "فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"[40]. وأصله: موزورات؛ لأنه من الوزر، ولكنه جاء بالهمزة لمماثلة مأجورات.

3-5 خامساً: دخول حرف النداء على ضمير الرفع:

هذه المسألة فيها أمران؛ الأول نداء الضمير، والثاني حلول ضمير الرفع محل ضمير النصب؛ أما الأول فيرى النحاة أن نداء الضمير شاذٌّ[41]، أو ممتنع وما ورد منه فشاذ[42]، أو نادر، وقد جمع السيوطي هذه الآراء كاملة[43]. ومنه ما ذكره أبو عبيدة من أن " الأحوص اليربوعي وفد مع أبيه على معاوية رحمه الله، فخطب، فوثب أبوه ليخطب، فكفه وقال: يا إياك قد كُفيتك"[44].

وأما الثاني ففي كتب النحو إشارات كثيرة تدل على تناوب الضمائر بعضها عن بعض، فقد يحلُّ ضمير النصب مكان ضمير الرفع أو العكس وقد يحلان مكان ضمير الجر، وقد يحلّ ضمير متصل مكان منفصل أو العكس وهكذا (درس هذه المسألة الدكتور سليمان بن عبدالله النتيفي في بحث بعنوان: نيابة الضمائر بعضها عن بعض، والدكتور سعد محمد عبد الرزاق أبو أنور في بحث بعنوان: نيابة الضمائر بعضها عن بعض في محل الإعراب، ، والدكتور سعد بن سيف المضياني في بحث بعنوان: التناوب بين الضمائر في العربية دراسة نحويّة، ولم يدرس أي منهم الموضع الذي سيدرسه هذا الموضع من البحث الحالي)

وقد اجتمع هذان الحكمان في قول الأحوص[45]:

يا أبْجَرُ بن أبجر يا أنتا أنت الذي طَلّقْت عام جُعْتا

فقد أدخل حرف النداء على الضمير، ثم جعل الضمير ضمير رفع مع أن الموضع موضع نصب لأنه منادى، ولأن في هذا الأمر مخالفة للأصل الشائع في العربية فإنه احتاج إلى ما يحسِّنه، وقد لفت ابن عقيل إلى هذا فقال: "وحسَّنه هنا كون الظاهر المعرفة على صورة المرفوع، فخلفه ضمير الرفع، كما أتبع بالرفع"[46]. فالذي حسَّن قيام ضمير الرفع مكان ضمير النصب هو أن المنادى حين يكون اسمًا ظاهرًا معرفة فإنه يكون على هيئة المرفوع (مبني على ما يرفع عليه)، لذلك ساغ مجيء ضمير الرفع مكانه وإن كان الموضع موضع نصب. وقال الأزهري في توضيحه: "أنت الأول منادى، وكان القياس أن يقول: يا إياك، لأنه مفعول حذف عامله، ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، أو لأنه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع"[47].

ونستعمل في محكيّاتنا الحالية هذا النوع من النداء في بعض السياقات التداولية، فقد نسمع الأستاذ يقول لتلميذه: أنت، اجلسْ جيدًا، وأنت، التفتْ أمامك، وأنت، لا تنظر إلى ورقة زميلك، فمن الملاحظ أن استعمالنا لهذا الأسلوب يكون بضمير الرفع للمخاطب، ويمكن تقييد استعماله في حالات تواصليّة معيّنة منها: عدم معرفة الاسم، أو حين يكون المنادِي أعلى قدرًا من المنادَى، أو لقصد التوبيخ، والتوبيخ واضح في بيت الأحوص الشاهد على هذه المسألة.

وقد روى سيبويه أن الخليل زعم أنه سمع بعض العرب يقول: يا أنت[48]، وهذا دليل من المروي أن العرب كانت تستعمله في السعة من غير ضرورة.

3-6 سادساً: الفصل بين المتضايفين:

ذهب أكثر البصريين والنحويّين إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر، في حين أجازه ابن مالك في السعة بأحد شيئين؛ الأول: معمول المضاف المشابه للفعل (كالمصدر واسم الفاعل) من مفعول أو ظرف أو مجرور، والثاني: القسم [49].

قال سيبويه: " ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلاّ في شعرٍ، كراهيةَ أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور"[50]، وقصد بالجار والمجرور المضاف والمضاف إليه. وقد وصف هذا الفصل في موضع آخر بأنه قبيح[51].

وقد حدده البصريون بالظرف وما يشبهه، فقال المبرد: " لِأَنَّهُ لَا يفصل بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ إِلَّا أَن يضْطَر شَاعِر فيفصل بالظروف وَما أشبهَا لِأَن الظَّرْف لا يفصل بَين العامِل والمعمول فيه"[52]، وقال الزمخشري: " ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر"[53].

وعلة منع الفصل أو الاختلاف فيه لخصها الشاطبي بقوله: "الأصل أن لا يُفصلَ بينهما كما لا يُفصل بين أجزاءِ الاسم؛ إذ كان المضافُ إليه قد تنَزَّل منزلة الجزءِ أو ما هو كالجزءِ من المضافِ،

لأنه واقعٌ موقع تنوينه، فصار الفصلُ بينهما محظورًا، فإن جاء جهة الاضطرار والشذوذ، لكن لما جاء فيه ما فيه كثرةٌ في بعض المواضع وساعده النظر قال – أي ابن مالك - بالقياس حيث كَثُر، وأبقى ما سوى ذلك على المنع إلا أن يسمع فيحفظ"[54].

ومن شواهد هذه المسألة فيما أجازه ابن مالك في السعة ما يأتي:

قراءة ابن عامر: «**وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ**» [الأنعام: 137][55]، وقراءة «**فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ**» [إبراهيم: 47][56]، وقول النبيّ صلى الله عليه وسلم: "فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟"[57]، وقول من يوثق بعربيته: " تَرْكُ يومًا نَفْسِك وهواها، سعيٌ لها في رداها"[58].

ومع هذه الشواهد الصحيحة الموثوقة فإننا لا نملك ردَّ هذه المسألة، ولكن هذا لا يلغي غرابتها، ولذلك رأى النحاة أن ما حسَّنها فخفَّف من غرابتها " كَون الْفَاصِل فضلَة فَإِنَّهُ يصلح بذلك لعدم الِاعْتِدَاد وَكَونه غير أَجْنَبِي من الْمُضَاف ومقدر التَّأْخِير"[59]، فقد ذكر السيوطي ثلاثة محسِّنات لهذا الفصل هي:

1-أن الفَاصِلِ فَضْلَة فلا يُعْتَدُّ به كفاصل حقيقي.

2-أَنَّهُ ليس أَجْنَبِيًّا في معناه فهو مَعْمُولٌ لِلْمُضَافِ وَهُوَ الْمَصْدَرُ أو اسم الفاعل.

3-أَنَّ الْفَاصِلَ مُقَدَّرُ التَّأْخِيرِ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَدَّر التَّقْدِيمِ، فالمضاف إليه في قراءة (قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ) فاعل في المعنى والفاصل مفعول ورتبة الفاعل أسبق، والمضاف إليه في قراءة (مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ) هو المفعول الأول والفاصل هو المفعول الثاني، إلا أن هذا المحسِّن لا ينطبق على الشاهدين الأخرين.

وبذلك يظهر كيف بحث النحويّون عما يحسِّن هذه الظاهرة وإن وردت بها شواهد الفصيح من كلام العرب؛ وذلك بسبب غرابتها في الذائقة العربية.

3-7 سابعاً: حذف اللام الجارة

ورد عن العرب حذف اللام الجارة فيما يفتقر لها من الأسماء بعد الفعل، وذلك كما في قول الشاعر:

ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَساقِلًا ولقدْ نهيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبِرِ

والأصل جنيت لك أكمؤًا، فحذف اللام[60].

وعلى الرغم من أن حذف الجار في العربية كثير، إلا أن الصبّان ذكر مُحسِّنًا له في الشاهد السابق، وهو موازنة نهيتك[61]، والمحسِّن هنا علة صوتية تتمثل في الانسجام الصوتي أو المماثلة الصوتية، فقد جاءت جنيت لك في مقابلة مع نهيتك، فوازن الشاعر بينهما بأن حذف اللام فصارت جنيتك.

وإذا كان هذا المحسِّن متحقِّقًا في هذا الشاهد فإن للمسألة شواهد أخرى لا يتحقق فيها، منها ما ذكره العيني كقوله تعالى: «**وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرون**» [المطففين: 3] أي: وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم، وقوله تعالى: «**وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا**» [الأعراف: 86] أي: تبغون لها، وقوله تعالى: {وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ} [يس: 39] أي قدرنا له منازل[62].

ولذلك جعل العيني والأزهري هذا الحذف توسُّعًا، وهو ما أراه في هذه المسألة، على أنّ هذا التوسُّع لا يلغي قيمة المحسِّن الذي ذكره الصبان، إلا أنه خاص بالشاهد لا بالمسألة ككل.

3-8 ثامنًا: الإخبار بالمعرفة عن اسم إنَّ النكرة:

أول من طرح هذه المسألة بشكل مفصَّل هو ابن مالك في شرح التسهيل، فقال: "ويجوز هنا الإخبار بالنكرة عن النكرة، وبالمعرفة، بشرط الإفادة...والإخبار بالمعرفة مثل قول القائل: إن قريبًا منك زيد، وهو من أمثلة كتاب سيبويه، ومن ذلك قول الفرزدق[63]:

وإنَّ حرامًا أن أسُبَّ مجاشِعًا بآبائي الشمِّ الكرام الخضارمِ

وأنشد سيبويه للأخضر بن هبيرة الضبي[64]:

فما كنت ضفّاطا ولكنّ طالبًا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل

أراد: ولكنّ طالبًا أنا، هكذا قال سيبويه"[65].

فقد جاء في الشواهد السابقة اسم إنّ نكرة وخبرها معرفة، وقد ذكر ناظر الجيش أن بعض النحويّين استشكل الإخبار عن النكرة بالمعرفة في هذا الباب[66]، وقد أشار ابن هشام إلى المسوغ لذلك فقال: "نصب هذه الحروف للنكرات لا ينحصر، ويخبر عنها بالمعرفة وهذا غريب لا يجوز في الابتداء ولا في كان"[67]. فقد وصف ابن هشام هذا النهج بالغرابة ثم ذكر عدم جوازه في الابتداء وفي باب كان، ومن الغريب أن يجوز في باب (إنّ) ما لا يجوز في باب (كان) وباب المبتدأ والخبر.

وقد فسَّر أبو حيان هذا الوجه الغريب بين كان وإنّ بما يسمى بالتقاصّ؛ فقد جاز في باب كان تقديم الخبر على الاسم -إن لم يكن الخبر شبه جملة- ولم يجز هذا في باب إنّ، ثم أعطيت (إنّ) جواز مجيء خبرها معرفة واسمها نكرة وهذا ممتنع في باب كان، فقال: "وجاز لهم أن يجعلوا اسم (إن) نكرة والخبر معرفة لأنهم لا يقدمون خبر (إنّ) كما يتوسعون في (كان)، وأعطوا (إنّ) ما منعوا

(كان)، وقدموا خبر (كان)، ومنعوا أن يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة، فأعطوا كل واحد منهما ما منع صاحبه"[68]. وأوضح السهيلي سبب هذا الاختلاف بين كان وإنّ فقال: "هذا يجوز في (إنّ) إذا قدّمت خبرها أنْ يرجع اسمًا لها، بخلاف (كان)، فإنّك إذا قلت: كان حليمٌ زيدًا، لم يجز لأنّ النكرة لا يُخْبَر عنها، وذلك أنّ (كان) فعل يجوز الإخبار به، و(إنَّ) ليست كذلك. وأيضًا فـ(إنّ) اسمها يعود منصوبًا مؤخرًا، وليس هذا حكم المُخبَر عنه، وأمّا (إنَّ) فاسمها إذا قلت: إنّ قائمًا زيد، لم يخرج عن حكم الأسماء المُحَدَّث عنها؛ لأنّه عاد مرفوعًا، وهو الأصل فيه، فكان القلب في (إنّ) وأخواتها أحسن منه في كان"[69].

ولم يكتفِ ابن مالك بطرح وجود هذه المسألة بل بحث عمَّا يمكن أن يُحسِّنها، فقد ذكر أنّ الذي حسَّن مجيء اسم إنّ نكرة وخبرها معرفة هو شَبَه اسمها بالمفعول وشبه خبرها بالفاعل[70]، وقد فسَّر ابن هشام هذا الشبه بقوله: "وإنما جاز هذا عندي بأن تكون المعرفة خبرًا عن النكرة أن الأول لما كان الثاني كان المعنى واحدًا، وكان الاسم بها منصوبًا، فصار كأنه غير مسند إليه وفضلة، فجاز تنكيره، وكان الخبر معرفة لأنه لما كان مرفوعًا صار كأنه مسند إليه لا مسند، وكأن هذا من تتميم شبهه بالفاعل"[71].

وقد كان للأخفش والفراء – ونقله ابن هشام والسيوطي عن عموم الكوفيين- طريق آخر في تفسير الشواهد السابقة، وذلك بأن جعلوا اسم إنَّ صفة رافعة للاسم المتأخر، وعليه فالاسم المتأخر فاعل لهذه الصفة سدّ مسد الخبر، وجاز هذا عندهما من غير وجود نفي واستفهام يسبق تلك الصفة – وهو شرط رفع الصفة لفاعل يسدُّ مسدَّ الخبر عند النحويّين- قياسًا على تجويزهما مثل: قائمٌ الزيدان، في الابتداء من غير نفي أو استفهام، وهو وجه استقبحه سيبويه واستحسنه الأخفش[72]، وانظر رأي الأخفش والكوفيين عند ابن هشام [73]، كذلك عند السيوطي مستشهدًا بقول بعض الطائيين[74]. كل المصادر السابقة ذكرته، كما ينسب للعيني[75]:

خَبيرٌ بنو لهْبٍ فلا تكُ مُلْغِيًا مقالة لِهْبِي إذا الطيرُ مَرّتِ

وقد اعترض ابن مالك على رأي الأخفش والفراء فقال: "والصحيح أن يقال: إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان، جواز: إن قائما الزيدان، ولا: ظننت قائما الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من إنّ وظننت، وامتناع وقوعه بعدهما"[76].

وبصرف النظر عن كيفية توجيه المسألة فإننا لا نملك ردَّ مسألة أقرَّ النحاة بوجود شواهدها، ولم يقل أحدٌ بردها، ولكنّ حاجة مثل هذه المسألة التي وصفها ابن هشام بأنها غريبة والتي أخذت مساحة كبيرة من توجيهات النحاة إلى تسويغها بذكر ما يحسِّنها أمر مهم، وهو ما قام به ابن مالك وابن هشام كما ظهر سابقًا.

4- المبحث الثّاني: التحسين في ضوء نظريّة الأفضليّة اللغويّة:

4-1 أوّلًا: نظرية الأفضلية وتحسين المعجم:

نظريّة الأفضليّة أو التفاضلية أو الأمثلية أو المثلوية Optimality Theory هي نظريّة حديثة، قدَّمها في منتصف التسعينات من القرن الماضي (ألن برنس وباول سمولنسكي) عام 1993 في كتابهما "Optimality Theory"، وقد اقترحا فيه نظريّة تكون بديلًا لنظريّة النحو التوليدي أطلقا عليها: نظريّة الأفضليّة[77].

استعمل صاحبا نظريّة الأفضليّة (ألن برنس وباول سمولنسكي) مصطلح التحسين في كتابهما، ولكنّه يشير عندهما إلى شيء آخر غير ما هو مقصود في هذا البحث، فالتحسين عندهما يقترن بالمعجم، ويطلق عليه مصطلح: تحسين المعجم (Lexicon Optimization)، وهو عندهما يستعمل لتفسير العلاقة بين التمثيلات المعجمية والأشكال السطحية التي تنتجها القيود اللغويّة[78]، على أنّ المقصود بالمعجم هنا هو المعجم الذهني الذي يمتلكه متكلم اللغة للغته، وهو الأساس الذي تأتي منه المفردات التي يستعملها المتكلم حين يتكلم بلغته، ويحدّد لكلّ مفردة خصائصها الصّوتيّة والدّلاليّة والنحويّة الخّاصّة بها[79].

وعليه فتحسين المعجم مبدأ يبيّن أنّ مستعملي اللغة يختارون من بين التمثيلات المعجمية المُحْتَمَلَة التمثيل الأكثر اقتصادًا وانسجامًا (أي التمثيل الأمثل) مع القواعد الصوتية في اللغة[80]، بمعنى أن المعجم نفسه يخضع لعملية تحسين بحيث يحتوي على المدخل الذي يؤدي إلى الشكل السطحي الأمثل بأقل انتهاك ممكن للقيود اللغوية[81].

وتظهر قيمة هذا المبدأ حين نجد عدة مداخل (inputs) محتملة يمكن أن تؤدي إلى مخرج واحد (output)، بمعنى أنْ البنى العميقة المُحتمَلة لبنية سطحية واحدة تكون متعدّدة، وعليه فإن علينا وفق مبدأ تحسين المعجم أن نختار المدخل الأمثل الذي يعطي المخرج بأقل عدد من الانتهاكات، وهذا هو جوهر مبدأ تحسين المعجم.

والهدف من هذا المبدأ هو الاقتصاد في عمل النظام الصوتي عند تفسير دخول مفردات اللغة من المعجم، وضمان أن تكون التمثيلات المعجمية بسيطة ومنسجمة مع نظام اللغة، ومنع وجود مداخل في المعجم تتطلّب إجراءات غير لازمة[82].

ويتفاعل هذا المبدأ مع قيود الإخلاص (Faithfulness Constraints) التي تتطلب أن يبقى المخرج وفيًّا للمدخل[83]، كما يتفاعل مع قيود الوسم أو التعليم (Markedness Constraints) التي تحدّد ما هو مقبول أو مفضّل صوتيًّا في اللغة لتكون أكثر بساطة وسهولة في النطق[84].

ويمكن توضيح هذا كله بمثال من اللغة العربية وهو كلمة (ابن)؛ إذ تنطق هذه الكلمة في كثير من الأحيان من غير همزة الوصل في أولها وذلك حين تكون مسبوقة بكلام، أمّا حين تكون في أول الكلام فتنطق بتحقيق الهمزة، ولذلك فإننا نفترض وجود مدخلين معجميين لهذه الكلمة، أحدهما (ابن) (ʾibn) والآخر بكسرة في أولها من غير همزة (ibn).

فلو افترضنا أن الأول هو المدخل الأمثل فإن التحليل سيضطرنا دائما إلى انتهاك قيد الإخلاص، أما إن اخترنا المدخل الثاني فسيكون المخرج دائما أمثل، وعليه فإن مبدأ تحسين المعجم سيختار (ibn) لأنه يحقق توازنا ولا ينتهك قيود الإخلاص أو قيود الوسم.

ومبدأ التّحسين هذا يتّفق اتّفاقًا تامًّا مع ما أقرّه تشومسكي في البرنامج الأدنوي من مبادئ الاقتصاد في الاشتقاق والتمثيل، وذلك أنّ هذا البرنامج يلغي كلّ خطوات غير ظاهرة في عمليّة الاشتقاق وكذلك في تمثيلها عند توضيح اشتقاقها في تحليل اللغة، على أنّه يبقي كلّ ما يظهر في السّطح من عمليّات[85].

وهذا الالتقاء بين الأفضليّة والبرنامج الأدنوي طبيعيّ، فقد ذكرنا أن نظريّة الأفضلية من تطويرات النظرية التوليدية التحويلية بعد ظهور البرنامج الأدنوي، ولذلك فإنّ الأخذ بأهم مبادئ البرنامج الأدنوي في هذه النظرية يعدّ ضرورة لا غنى عنها، ومعلوم أنّ مبدأ الاقتصاديّة في الاشتقاق أو التمثيل هو من أهم مبادئ هذا البرنامج، بل إنّه من غاياته أيضًا.

ويعد مبدأ الانتهاكية من أهم خصائص نظريّة الأفضليّة، إذ توصف هذه النظريّة بأنها نظريّة القيود المُنْتَهَكَة[86]؛ أي نظريّة الأنماط اللغويّة التي وردت عن أصحاب اللغة وتنتهك شرطًا أو أكثر من شروط القاعدة اللغويّة. فاللغة تلجأ أحيانًا إلى الانزياح (التغيير) بدوافع الحاجة إلى تنظيم المعطيات اللغويّة من أجل التواصل الأفضل/ الأمثل[87].

ويمكن تطبيق نظريّة الأفضليّة على اللغة العربية عن طريق ملاحظة الأداءات اللغويّة التي تنتهك القاعدة، فإذا كان الانتهاك في حده الأدنى بحيث لا يؤدي إلى فقدان الصحة أو اختلال التركيب فإنه يكون مقبولًا، وأما إذا كان الانتهاك كبيرًا بحيث يؤدي إلى اختلال التركيب أو فساد المعنى فإن الأفضليّة ترفضه،[88] على أن انتهاك بعض شروط القاعدة التي وضعها النحاة العرب لا يعني فساد التركيب وخروجه عن اللغة، كما أن الأداء الذي يحقق الأفضليّة لا يعني أنه لم يخرق بعض شروط القاعدة[89].

وفي نظريّة الأفضليّة يتم عرض الأداءات اللغويّة على القيود التي يضعها النحاة والتي تحدد الشروط الواجب توافرها في الأداء اللغويّ حتى يكتسب الأفضليّة، وهذه القيود يتم ترتيبها من الأهم إلى الأقل أهمية في جدول، والنمط الذي يحقق أقل انتهاكات للقيود ولا ينتهك القيد الأهم يكون هو الأفضل[90]، ووفق مبدأ الهيمنة الواضحة، وهو من مبادئ نظريّة الأفضليّة، لا يمكن التعويض عن انتهاك القيود عالية الترتيب بموافقة قيود أدنى في الترتيب[91].

2-4 ثانيًا: منهج التحسين عند نحاة العربية في ضوء نظرية الأفضليّة:

ولتطبيق قواعد الأفضليّة على مسائل التحسين المدروسة فإن علينا في البداية أن نحدِّد القيود الواجب توافرها في كل مسألة، والقيود بحسب ما حدّدها برنس وسمولنسكي تأتي من القواعد النحويّة الكلّيّة، ولا يمكن استخلاصها من فحص الأشكال السطحية[92]. وهي قيود تُسْتَنْتَج مما ذكره النحاة في شروط كل مسألة، ومن ثمَّ عرض هذه القيود في جدول الأفضليّة وترتيبها بحسب أهميتها، والترتيب شرط مهم؛ وذلك لأن النمط لا يجوز مثلًا أن يخرق القيد الأول، لأنه يحقق هويّة النمط كاملًا، وبعد الترتيب يأتي الكشف عما حقّقه الأداء المدروس من الشروط المرتّبة، فمثلًا في مسألة (حذف الضمير العائد في بدل بعض من كل) نستطيع أن نستنتج قيود بدل البعض من الكل وهي بحسب ما ذكره النحاة عنه: أن يكون تابعًا، وأن يكون مقصودًا بالحكم بأن يصحَّ الاستغناء به عن المبدل منه، وأن يكون جزءًا حقيقيًا من المبدل منه، وأن يشتمل على ضمير يربط البدل بالمبدل منه، وبعد تحديد هذه الشروط نعرض الشاهد المدروس في التحسين عليها، وهو قوله تعالى: " **وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** " (آل عمران 97)، لنلاحظ بحسب جدول الأفضليّة ما يأتي:

الشاهد	التبعية	القصد بالحكم	البعضية	الاشتمال على الضمير
وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا	√	√	√	X
ولله على الناس حج البيت من استطاع منهم إليه سبيلا	√	√	√	√

فقد وافق النمط المدروس ثلاثة قيود من الشروط الواجب توافرها في بدل البعض من الكل، في حين انتهك قيدًا واحدًا، وبحسب ترتيب القيود فإن القيد المنتهك قد وقع في الخانة الرابعة، مما يدلّ على أنّ النمط قد حقق الأفضليّة على الرغم من انتهاكه لقيد من القيود، وقد رُتّبت القيود بالشكل الذي ظهرت عليه من منطلق تعريف النحاة للبدل أوّلًا، فهو "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"[93]، إذ يظهر في هذا التعريف قيد التبعيّة وقيد القصد بالحكم، أما القيدان الآخران فهما من تعريف بدل بعض من كل، فهو البدل الذي يكون جزءًا من كلّه؛ قليلًا كان ذلك الجزء أو مساويًا أو أكثر، ويتصل بضمير ظاهر أو مقدّر [94]، فشرط البعضية يسبق شرط الاشتمال على الضمير، وهكذا جاء ترتيب القيود.

وإذا عدنا إلى موضوع التحسين الذي ذكره السهيلي في هذا الشاهد لمعالجته في ضوء نظريّة الأفضليّة فإننا سنجد أنَّ المحسِّنات الثلاثة التي ذكرها السهيلي والتي حسَّنت هذا الاستعمال هي بمثابة معوِّض عن القيد المُنْتَهَك من قيود نمط بدل البعض من كل، وكذلك الأمر في باقي الأنماط المدروسة، فالمُحسِّنات بشكل عام تُسْتَنْتَجُ من المثال المُسْتَعمَل الذي يخرق قيدًا من قيود النمط اللغويّ بحسب القاعدة التي وضعها النحاة، لتكون تعويضًا عن القيد المُنْتَهَك لتحسين الأداء اللغويّ، على أنْ لا يكون القيد المُنْتَهَك هو القيد الأول من قيود جدول المفاضلة، فلو فقد النمط السابق قيد التبعية (القيد الأول في جدول المفاضلة) لما عوَّض عن هذا القيد أيّ مُحَسِّن.

وبذلك نجد أن فكرة التحسين تسبق نظريّة الأفضليّة في تسويغ الأداء اللغويّ وتقديم الاستعمال على القاعدة، فإذا كانت الأفضليّة تَسْتَنْتِج شروط النمط اللغويّ من الأداءات بشكل عام ومن ثمَّ تعرض الأنماط المستعملة على هذه الشروط للبحث عن أفضليّتها، فإنَّ فكرة التحسين تنطلق من الأداء الذي ينتهك تلك الشروط، ويُحْسِن الظنَّ به فيبحث عمَّا يتضمَّنه من إمكانات تسوّغه على الرغم من انتهاكه لشيء من القيود، وهذا النهج بلا شكّ نهج تداوليّ صرف.

ويشترط في الأداء الذي يخضع للتحسين أن يكون صادرًا عن ناطق مثاليّ، وهو في حالة اللغة العربية من يُستشهَد بكلامه من العرب بحسب ما هو مقرّر في أصول النحو العربي، ومن ثمّ فإنّ

أداءاته فصيحة وإن خالفت القاعدة؛ لأنّ الأصل في القاعدة أن تستوعب أداءات الناطقين، فإنْ لم تستوعبها فالطبيعيّ أن تُطَوَّر هذه القاعدة وفق تلك الأداءات التي تخالفها، ويبدو التحسين باستخراج ما يجعل الأداء مقبولًا من الأداء نفسه طريقة مقبولة لتطوير القاعدة، ويكون ذلك بأن يُنْظَر في القيد المُنْتَهَك في الأداء، ومن ثمّ البحث فيه عمّا يسوّغه مع انتهاكه للقيد، وذلك كما فعل النحاة العرب عندما حسّنوا الأداءات المدروسة وفق منهج التحسين.

وعليه فإن من الممكن تطوير نظريّة الأفضليّة في ضوء فكرة التحسين التي طرحها النحاة، وذلك عن طريق إعادة النظر في تحديد القيود الواجب توافرها في النمط اللغويّ، واستنتاجها من النمط المستعمل الذي قبلته الذائقة الناطقة به، وبذلك تكون فكرة التحسين فكرة وصفية خالصة وتداوليّة بامتياز.

إن نظريّة الأفضليّة لا تعتبر انتهاك قيد ما سببًا مباشرًا لاعتلال المثال اللغويّ أو رفضه، وكذلك لا تعتبر الموافقة الكاملة لكل القيود أمرًا أساسيًّا لمُخرَجات النظام اللغويّ، فما يحدّد المُخرَج الأفضل هو تحقّق أقلّ انتهاك مكلِف للقيود[95].

ونأخذ مثالًا آخر وهو إضافة (ذو) إلى الضمير، وهي كما أشار النحاة لا تجوز، فشرط (ذو) أن تكون مضافة، وأن تكون إضافتها إلى اسم جنس، غير أننا لاحظنا وجود شواهد عدة أضيفت فيها (ذو) إلى الضمير، وجدول الأفضليّة الآتي يوضح شاهدًا من شواهد هذه المسألة:

الشاهد	الإضافة	المضاف إليه اسم جنس	المضاف إليه ليس صفة أو ضميرا
إنما يَصْطَنِعُ المَعْـروفَ في الناسِ ذَوُوهُ	√	X	X

ومن الملاحظ أن الشاهد هنا قد انتهك شرطين بحسب الجدول، إلا أنه لم ينتهك الشرط الأول الأهم وهو شرط الإضافة، والشرطان المنتَهَكان بمثابة شرط واحد، فشرط أن يكون المضاف اسم جنس يقتضي أن يكون المضاف ليس ضميرًا، وهنا يأتي دور التحسينات اللغويّة التي جعلت هذا الشاهد ونظائره مقبولة، فالضمير المضاف إليه (الهاء) في هذا الشاهد عائد على (المعروف) وهو اسم جنس، فكأنّ المضاف إليه هنا اسم جنس أيضًا، وهذا ما حسّنه.

وحتى يكون الأمر واضحًا في علاقة القيود التي نوظفها في نظرية الأفضلية بأشكال التحسين التي تُسْتَخْلَص من الأداء الفردي الذي يبدو مُنتهِكًا لتلك القيود، نوضّح أنّ قيود النمط اللغوي عامّة تُستخلَص عند النحاة من معظم الأداءات اللغوية التي تخصّ نمطًا ما، ولذلك فإنّ الطابع العامّ لها أنها معيارية في غالب الأحيان؛ لأنها توضع بناء على استقراء عامّ لا تامّ، أمّا التحسينات فهي تهتم بالأشكال السطحيّة وبالأداءات الفرديّة التي تخرج عن القاعدة ولكنّها تبقى أداءات

مقبولة لا يمكن رفضها وإن خالفت القاعدة. بمعنى آخر: يمكن القول بأن القاعدة تتوافق مع ما يُسمّى الآن بلسانيات اللغة، أمّا التحسين فيتوافق مع لسانيات الكلام، وكلّ تناقض بينهما ينبع من هذه الفكرة.

وبذلك يمكن توظيف هذا المبدأ في تقديم تطوير لنظريّة الأفضليّة اللغويّة، وذلك بإضافة جدول آخر لجدول الأفضليّة الذي يستعرض القيود التي يوافقها أو ينتهكها الشاهد اللغويّ، نسمّي هذا الجدول جدول التحسينات، وهذا الجدول يمكن أن يكون مستقلًا ويمكن أن يكون متفرّعًا من جدول الأفضليّة نفسه، على أنّ يكون تفرُّعه موازيًا لخانة القيد المنتهك.

ويمكن توضيح هذا النهج من التطوير بالمثال الأول الذي ذكرناه كالآتي:

الشاهد	التبعية	القصد بالحكم	البعضية	الاشتمال على الضمير
وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا	√	√	√	X

جدول التحسينات التي عوّضت عن القيد المنتهك
(مَن) واقعة على من يعقل كالاسم المبدل منه، فارتبطت به
أنها موصولة بما هو أخص من الاسم الأول
طول الكلام بالصلة والموصول

ومن الملاحظ أنّ التحسينات تتعلّق بالشاهد الذي انتهك القاعدة، وكل شاهد له ظروفه التي يختلف فيها عن شاهد آخر، فالتحسينات تستنتج من الشاهد نفسه. وهذا الأمر يبيّن لنا أن القاعدة ليست إلزاميّة بكل تفريعاتها، كما أنه يشير إلى أن النحاة وإن اجتهدوا في وضع القواعد إلا أنّ بإمكاننا الاستدراك عليها متى ما وجدنا هذه القاعدة تخالف الاستعمال اللغويّ.

5- خاتمة:

بعد دراسة موضوع تحسين الأنماط المخالفة للقاعدة عند علماء العربية خلص البحث إلى النتائج الآتية:

أوّلًا: التحسين نهج تداوليّ وظّفه بعض النحاة في قبول بعض الشواهد الّتي بَدَتْ مخالفة للقاعدة، وتكمن تداوليّته في تقديمه الاستعمال على القاعدة، وقبوله لما يخالف القاعدة من الشّواهد الّتي ثبتت فصاحتها، وإنْ لم تستوعبها القاعدة.

ثانيًا: يمكن تقديم اقتراح تطويريّ يتعلّق بالقيد المُنتَهَك في جدول المفاضلة في نظرية الأفضليّة، وذلك بتوظيف التحسين بطريقته التي جاءت عند بعض النحاة العرب، وذلك عن طريق تفريعٍ جدول إضافي يتفرّع من خانة القيد المُنتَهَك، ويسمّى هذا الجدول جدول التحسينات، بحيث يكون هذا الجدول بمثابة تعويضٍ عن ذلك القيد الّذي انتهكه الشاهد المدروس.

ثالثًا: التحسين علّة كبرى قد تعتمد على علل أخرى من مثل: طول الكلام، والتخصيص بعد التعميم، والمماثلة الصوتية، وزيادة المعنى، والتّوسّع، وغيرها.

رابعًا: قد يكون المحسِّن خاصًّا بشاهد معيّن كما في المحسِّن الصّوتي الّذي ظهر في مسائل معيّنه نحو حذف اللام الجارة وحذف تاء التّعويض من مصدر أفعل الأجوف، وقد يكون عامًّا يشمل الموضوع ككلّ نحو إضافة (ذو) إلى الضمير والفصل بين المتضايفين.

خامسًا: ورد استعمال بدل بعض من كل من غير ضمير عائد على المُبدَل منه في بعض الأداءات العربية الفصيحة، كما أنّه يستعمل قياسيًّا في الاستثناء التام المنفيّ.

سادسًا: ورد استعمال الضمير مضافًا إلى (ذو) بصيغة الجمع في عدد من الشواهد الفصيحة، كما أنه أصبح نهجًا يُسْتَعْمَل في لغة ما بعد عصر الاحتجاج بكثرة.

سابعًا: ورد نداء الضمير ولا سيّما ضمير الرفع في بعض الاستعمالات اللغوية، على أنّه استعمال نادر، وهو مستعمل في سياقات تداوليّة حديثة، ولكنه استعمال محدود، ويؤدّي وظائف تواصليّة لا يؤديها نداء الاسم كالتّوبيخ، وبيان رفعة المتكلّم في مقابل المخاطَب، وقد يستعمل عند عدم معرفة اسم المخاطَب.

التوصيات: توصي الدراسة بما يأتي:

أولًا: لفت الانتباه إلى دراسة موضوع التحسين في رسالة جامعيّة تتناول كلّ أشكال التحسين بالبحث عن المفردات الأخرى التي تستعمل في هذا الموضوع من مثل (وسوّغه، وأجازوه على قبحه بسبب...) فقد اكتفت الدراسة بدراسة مصطلح (وحسّنه...) للفت الانتباه إلى هذه الظاهرة، كما يمكن دراسة هذا الموضوع وفق موضوع الخلاف النحويّ، لبيان كيف اختلف النحاة في قبول هذا النهج أو رفضه، وكيف يمكن توظيف هذا النهج في عمليّة التصحيح اللغويّ.

ثانيًا: تعميق دراسة النهج التداوليّ عند النحاة العرب، وذلك بكشف: متى تكون القاعدة حتميّة لا يمكن تجاوزها، ومتى تكون مرنة قابلة للتعديل وفق ما تتيحه الأداءات اللغوية المستعمَلة، ويمكن توظيف نظرية الأفضلية في مثل هذه الحالة.

ثالثًا: توسيع تطبيق فكرة التحسين على شواهد اللغة التي وُصِفَت بأنها من الشاذ أو النادر أو الغريب أو الممتنع، كما يمكن تطبيقها في دراسة نصوص بعض الشعراء الذين وُصِفَت أشعارهم بأن فيها كثيرًا من التغيير والتفريغ والتوليد والإيغال، وذلك كرجز رؤبة وأبيه العجاج.

.

6- الهوامش:

1ينظر: الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (ت: 311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، 1988م (د.ط)، 447/1.

2 النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، أبو جعفر (ت: 338هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ (د.ط)، 1/ 172.

3 ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت: 761هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، 1954م (ط7)، ص309.

4 ينظر: ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء (ت: 643هـ)، **شرح المفصل**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م (ط1)، 2 / 259.

5 السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، أبو القاسم (ت: 581هـ)، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوَّض، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م (ط1)، ص242.

6 ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء (ت: 643هـ)، **شرح المفصل**، مصدر سابق، 2 / 259.

7 ابن مالك، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال الدين (توفي 672هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، 1982م (د.ط). 3/ 1279.

8 ينظر: الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتاب العربي، 1955م (ط1)، 1/ 634. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (توفي 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، 1979م (د.ط)، 5/ 213.

9 ابن جني، عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح (ت: 392هـ)، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، د.ت (د.ط)، ص66.

10 ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت: 761هـ) **شرح قطر الندى وبل الصدى**، مصدر سابق، ص245.

11 البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله (توفي 256هـ)، **الجامع المسند الصحيح**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، 1422هـ (ط1)، 1 / 76، رقم الحديث 344. (الحديث طويل وقد اكتفيت منه بموضع الشاهد.

12 ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة: مؤسسة المختار، 1999م (ط1)، 159.

13 ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر ودار الفكر، 1994م (ط3)، 15 / 456 مادة ذو وذات.

14 ينظر: ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء (ت: 643هـ)، **شرح المفصل**، مصدر سابق، 157/1. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، 1980م (ط20)، 1/ 54. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، مصدر سابق، 15 / 458. الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض (ت: 1205هـ) **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: ضاحي عبد الباقي وآخرين، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، 2001م (ط1)، 40 / 429.

15 ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت: 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف البقاعي، بيروت، دار الفكر، د.ت (د.ط)، 66/1. هذا تفسير يوسف البقاعي لهذه العلة، الهامش الرابع.

16 ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، 1990م (ط1)، 3/ 242. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، مصدر سابق، 15 / 458.

17 ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، 3/ 242.

18 ينظر: الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت: 790)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 2007م (ط1)، 6/ 217. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت: 749هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، دار الفكر العربي، 2001م (ط1)، 1/ 322. الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت: 1206هـ)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م (ط1)، 2/ 378.

19 ينظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مصدر سابق، 1/ 54.

20 ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء (ت: 643هـ)، **شرح المفصل**، مصدر سابق، 2/ 216.

21 ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن (ت: 669هـ)، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، 1980م (ط1)، ص293.

22 ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، مصدر سابق، 15 / 458.

23 ينظر: ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء (ت: 643هـ)، **شرح المفصل**، مصدر سابق، 1/ 157.

24 الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور (ت: 429هـ)، **التمثيل والمحاضرة**، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، 1981م (ط2)، ص121.

25 الأزدي، علي بن ظافر (ت: 613هـ)، **غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات**، تحقيق: محمد زغلول سلام ومصطفى الصاوي الجويني، القاهرة، دار المعارف، د.ت (د.ط)، ص35.

26 ابن نباتة، جمال الدين بن نباتة المصري (ت: 768هـ)، **ديوان ابن نباتة**، بيروت، دار إحياء التراث، د.ت (د.ط)، ص438.

27 ابن نباتة، جمال الدين بن نباتة المصري (ت: 768هـ)، **ديوان ابن نباتة**، المصدر السابق، ص16.

28 ابن نباتة، جمال الدين بن نباتة المصري (ت: 768هـ)، **ديوان ابن نباتة**، المصدر السابق، ص344.

29 ابن عبد ربه، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت: 328هـ)، **العقد الفريد**، تحقيق: عبد المجيد الترحيني، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983م (ط1)، 5/ 264.

30 الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت: 516هـ)، **مقامات الحريري**، بيروت، مطبعة دار المعارف، 1873م (د.ط)، ص149.

31 المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله (ت: 449هـ)، **اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي**، تحقيق: محمد سعيد المولوي، السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2008م (ط1)، ص183.

32 ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، مؤسسة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت (د.ط)، 1/ 599.

33 ينظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت: 749هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، مصدر سابق، 3 / 1327 – 1328.

34 العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، مصدر سابق، ص96.

35 ابن حنبل، أبو عبد الله، أحمد بن محمد (ت: 241هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2001م (ط1)، 17 / 211.

36 ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988م (ط3)، 4/ 83.

37 الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور (ت: 207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت (ط1)، 2/ 254.

38 ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال الدين (توفي 672هـ)، **شرح الكافية الشافية**، مصدر سابق، 4 / 2142.

39 الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أبو حيّان (ت: 745هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1998م (ط1)، 2/ 497.

40 ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: 273هـ)، **سنن ابن ماجة**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، دمشق، دار الرسالة العالمية، 2009م (ط1)، 2/ 516.

41 ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت: 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مصدر سابق، 4/ 7. الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت:905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، 2000م (ط1)، 2/ 207.

42 ينظر: الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، مصدر سابق، 3/ 17.

43 ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** (الجزء الثاني والثالث)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1992م (د.ط)، 3/ 46.

44 ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، 3/ 387.

45 الأحوص، عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت الأنصاري (توفي 105هـ)، **شعر الأحوص الأنصاري**، جمع وتحقيق: إبراهيم السامرائي، بغداد، مكتبة الأندلس، 1969م (د.ط)، ص290 وقد ذكره فيما نسب إلى الأحوص وإلى غيره.

46 ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، وجدة، دار المدني – جدة، 1405هـ (ط1)، 2/ 484.

47 الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت:905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، مصدر سابق، 2/ 208.

48 ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: 180هـ) **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988م (ط3)، 1/ 291.

49 ينظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت: 749هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، مصدر سابق، 2 / 824 – 826. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت: 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مصدر سابق، 3 / 151 – 156. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، مصدر سابق، 2 / 179 – 183.

50 سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: 180هـ)، **الكتاب**، مصدر سابق، 1/ 166-167.

51 ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: 180هـ)، **الكتاب**، المصدر السابق، 2/ 280.

52 المبرّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس (ت: 285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ت، (د.ط)، 4/ 376.

53 الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت: 538هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال، 1993م (ط1)، ص130.

54 الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت: 790)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، مصدر سابق4/ 173.

55 ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر (ت: 324هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، 1972م (ط2)، ص270.

56 البناء الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، شهاب الدين (ت: 1117هـ)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، وضع حواشيه: أنس مهرة، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م (ط1)، ص274.

57 البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله (ت: 256هـ)، **الجامع المسند الصحيح**، مصدر سابق، 5/ 5.

58 المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت: 749هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، مصدر سابق، 2 / 825. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت: 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مصدر سابق، 3 / 153.

59 السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** (الجزء الرابع والخامس)، مصدر سابق، 4 / 294.

60 ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت: 761هـ)، **مغني اللبيب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، 1985م (ط6)، ص292. الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت:905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، مصدر سابق، 1 / 184.

61 ينظر: الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م (ط1)، 1 / 265.

62 ينظر: العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: 855 هـ)، **شرح الشواهد الكبرى = المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام، 2010م (ط1)، 1 / 465.

63 ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، 2/ 17.

64 سيبويه، عمرو بن عثمان (توفي 180هـ/ 796م)، الكتاب، مصدر سابق، 2/ 136.

65 ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، 2/ 17. وانظر كلام سيبويه عند سيبويه، عمرو بن عثمان (توفي 180هـ/ 796م)، الكتاب، مصدر سابق، 2/ 136.

66 ينظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي (ت: 778 هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد علي فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام، 1428هـ (ط1)، 3 / 1320.

67 ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي (ت: 778 هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، المصدر السابق، 3 / 1320.

68 الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أبو حيّان (ت: 745هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، 1998م (ط1)، 5/ 60.

69 الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أبو حيّان (ت: 745هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، المصدر السابق، 5/ 61.

70 ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، 2/ 17.

71 الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أبو حيّان (ت: 745هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، مصدر سابق، 5/ 61.

72 ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، 2/ 17.

73 ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت: 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مصدر سابق، 1/ 191. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت: 761هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، مصدر سابق، ص273.

74 ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** مصدر سابق، 2 / 6-7.

75 العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: 855 هـ)، **شرح الشواهد الكبرى = المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، مصدر سابق، 1/ 487.

76 ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، 2/ 18.

77 ينظر: كاخر، رينيه، **النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي**، ترجمة: فيصل بن محمد المهنا، الرياض، جامعة الملك سعود، 2004م (د.ط)، مقدمة المؤلف. مراشدة، رائدة، وعبابنة، يحيى (2016م)، **"نظرية الأفضلية النحوية في القراءات القرآنية: ظاهرة الحذف أنموذجا – دراسة وصفية تحليلية"**، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 22(1)، ص39.

78 **Optimality Theory: Constraint Interaction in Generative Grammar**, ROA Alan Prince & Paul Smolensky, Rutgers Center for Cognitive Science / Department of Computer Science, Technical Report, 2002, p 209-214.

اعتمدت هذه الدراسة نسخة 2002م من هذا الكتاب؛ لما تتضمنه من تصحيحات وتحسينات على النسخة الأولى، مع الإشارة إلى أنها موافقة في محتواها للنسخة الأصلية عام 1993م.

79 Chomsky, **The Minimalist Program**. (20th. Ed), Cambridge and London: The MIT oress, 2015, p118.

80 Inkelas, S. (1995). The consequences of optimization for underspecification. Beckman: Proceedings of the Northeast Linguistic Society, Graduate Linguistic Student Association, University of Pennsylvania, (25), 287-302. https://hdl.handle.net/20.500.14394/36784

81 **Optimality Theory**, 212. Alan Prince & Paul Smolensky,

82 **Optimality Theory**, 211. Alan Prince & Paul Smolensky,

83 **Optimality Theory**, 214. Alan Prince & Paul Smolensky,

84 **Optimality Theory**, 224. Alan Prince & Paul Smolensky,

85 Chomsky, **The Minimalist Program**, 117-152.

86 ينظر: كاخر، رينيه، **النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي**، مرجع سابق، ص128.

87 ينظر: مراشدة، رائدة، وعبابنة، يحيى (2016م)، **"نظرية الأفضلية النحوية في القراءات القرآنية: ظاهرة الحذف أنموذجا – دراسة وصفية تحليلية"**، مرجع سابق، ص40.

88 ينظر: كاخر، رينيه، **النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي**، مرجع سابق، ص15.

89 ينظر: العمامرة، سالم عايد صباح (2016م)، **توجيه التراكيب القرآنية في معاني القرآن للفراء بين الأفضلية القواعدية والأفضلية الاستعمالية**، رسالة دكتوراة، جامعة مؤتة، الأردن، ص28.

90 ينظر: لعمامرة، سالم عايد صباح (2016م)، **توجيه التراكيب القرآنية في معاني القرآن للفراء بين الأفضلية القواعدية والأفضلية الاستعمالية**، المرجع السابق، ص31.

91 ينظر: كاخر، رينيه، **النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي**، مرجع سابق، ص28.

92 **Optimality Theory**, 222. Alan Prince & Paul Smolensky,

93 ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت: 761هـ)، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، مصدر سابق، 3/ 362.

94 ينظر: المصدر السابق، 3/ 365.

95 ينظر: كاخر، رينيه، **النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي**، مرجع سابق، ص4.

The Improvement Approach between Arabic Grammatical Thought and the Optimality Theory

Abstract

This research aims to analyze linguistic usages that have violated a grammatical rule or one of its conditions, while nonetheless occurring as authentic, irrefutable forms in Arabic texts. Such cases compelled grammarians to accept them and to seek pragmatic justifications that legitimize their use. The study further seeks to link the grammarians' approach of improvement with Optimality Theory as developed by Alan Prince and Paul Smolensky, which fundamentally emphasizes actual linguistic usage.

The study adopts a descriptive–analytical method by collecting the cases in which grammarians employed the improvement, and analyzing them to reveal the pragmatic foundations underlying their acceptance of rule-violating usages .The findings show that the improvement constitutes a principal rationale used by grammarians to justify usages deemed improper, anomalous, or deviant. Several subsidiary rationales fall under this major one, including length of expression, specification after generalization, phonological assimilation, semantic augmentation, and linguistic expansion. The improvement represents a pragmatic approach through which grammarians prioritized actual linguistic usage over strict grammatical norms. This approach aligns with Optimality Theory.

Keywords: The improvement; grammatical rule constraints; rule violation; Optimality Theory.